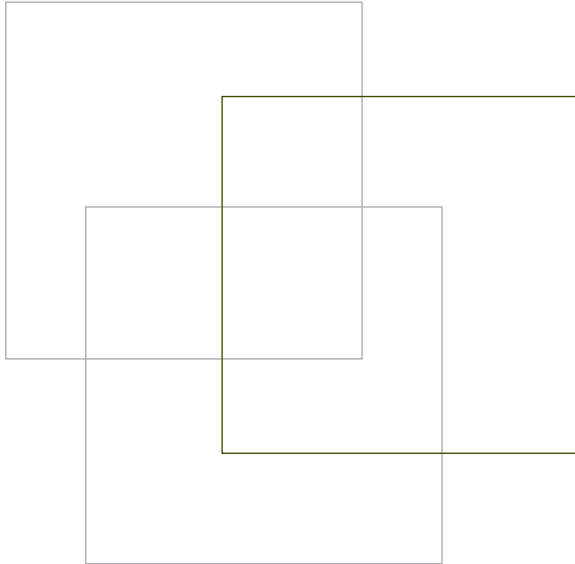




منظمة  
العمل  
الدولية

# الضرائب : مقاربة عمالية



المعرفة ضرورة....

منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية  
الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"

٢٠١٤



لقد أطلقنا في منظمة العمل الدولية/المكتب الاقليمي للدول العربية في بيروت، مشروعاً يستهدف الحركة النقابية والعمالية في عدد من بلدان المنطقة العربية تحت عنوان: "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية". وقد جاءت هذه المبادرة تفاعلاً مع ما شهدته المنطقة العربية من حراك اجتماعي ومن تحولات اصطلاح عليها تسمية "الربيع العربي"، حيث بدا واضحاً أنه من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء موجة الاحتجاجات الأخيرة غياب أسس العمل اللائق وخصوصاً قضايا الحقوق والحماية الاجتماعية والحريات النقابية والحوار الاجتماعي، فضلاً عن تغييب النقابات والعمال عن المشاركة في صياغة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية نحو اعتماد نموذج تنموي يرتكز الى المعايير والمواثيق الدولية منطلقاً ومرجعاً.

إن من أهداف المشروع إذاً الارتقاء بالمنظمات العمالية وبكوادرها من خلال تطوير قدراتها المؤسساتية والتقنية، من أجل نقابات حرة مستقلة وديموقراطية وممثلة مؤهلة لأن تلعب دوراً جديداً في بلدانها والدفاع عن حقوق ومصالح العمال. وقد شملت أنشطة المشروع كلاً من البحرين، سلطنة عُمان، اليمن، الكويت، لبنان، فلسطين والأردن.

من الآليات التي اعتمدها المشروع لإدراك الأهداف المحددة، بالإضافة الى الدورات التدريبية والبحوث والدراسات ذات الصلة، منشورات في إطار سلسلة معرفية تتناول التفسير وتبسيط بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية - ارتأيناها مساهمة في الارتقاء بالجانب المعرفي للمسؤولين النقابيين.

ويظل الهدف الأساسي تمكينهم من القدرة على مناقشة الخيارات التنموية ضمن مسار يعتمد تقييم القديم وتأثيراته وانعكاساته السلبية على العمال وكافة شرائح المجتمع والعمل على صياغة أسس المجتمع العربي الجديد لغاية إقرار العدل والمساواة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في كافة القطاعات، على أن يتم كل ذلك ضمن الإقرار بالحق في التنظيم وعبر اعتماد المفاوضة الجماعية المستندة إلى اتفاقيات العمل الدولية وباعتبار التفاوض القائم على احترام المؤسسات، شرطاً أساسياً من شروط الحوار الاجتماعي.

نرجو أن تحقق هذه الأوراق التثقيفية، التي هي ثمار تعاون بين خبراء اقتصاديين وفريق المشروع، الأهداف المرجوة - مع جزيل الشكر لكل من ساهم في إثراء النقاش وبلورة الأفكار.

ندى الناشف

المدير العام المساعد

والمدير الإقليمي للدول العربية

منظمة العمل الدولية

إنّ ضمان العمل اللائق بكافه ركائزه ومكوّناته يظلّ من الأهداف الأساسية لمنظمة العمل الدولية في سعيها المستمر من أجل عالم متوازن يسوده العدل والمساواة وتميّه الحريّات وحقوق الانسان ويتحقق فيه الأمن والسلم والاستقرار.

هي الأهداف التي تأكّدت أهميتها في المنطقة العربية على إثر ما شهدته من حراك اجتماعي أثبت خطورة تغييب المنحى الاجتماعي في مسار التنمية وفشل السياسات القائمة على اللاتوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي وعلى عدم احترام معايير العمل الدولية في مجال الحقوق والحريات النقابية لاسيما الاتفاقيتين ٨٧ و٩٨ حول حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

لقد انعدمت تبعاً لذلك كل إمكانيّة لبناء حوار قوامه المؤسسات وجوهره المفاوضة الجماعية، من أجل معالجة ما قد يحصل من توترات اجتماعية بين أطراف الانتاج وللتجاوز الجماعي للانعكاسات السلبية الناجمة عن سوء التصرف الإداري والمالي وعن التحولات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة جزءاً لا يتجزأ من الأزمات التي مر بها العالم.

واقع يؤكّد أن للنقابات والمنظمات العمالية أدواراً جديدة يجب أن تتحملها للدفاع عن مسار تنمية جديد يقطع مع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السابقة لما كان لها من تأثيرات مضرّة بالأجراء وعموم العاملين، ولكنّها الأدوار التي لن تقدر عليها ما لم تكن منظمات عمالية حرة مستقلة ديمقراطية فاعلة ومؤثرة، ومن أجل أن تكسب القدرة على الفعل وأن تضطلع بمهمة الدفاع عن عمل لائق للجميع، ولكي ترتقي إلى مستوى المشاركة الناجعة في مناقشة السياسات التنموية، وبالنظر إلى أهمية المعرفة شرطاً أساسياً من شروط توقّر الاطارات النقابية المؤهلة لأداء هذا الدور، ارتأينا من خلال مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، اصدار سلسلة تثقيفية تحت عنوان "معارف نقابية" مستعنين في ذلك بعدد من الخبراء والباحثين، حول مواضيع أهمها: الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على العمال، سياسات الاقتصاد الكلي، الضرائب والعمال، الحماية الاجتماعية، الحد الأدنى للأجور، الشراكة الأورومتوسطية ومنظمة التجارة العالمية.

سلسلة أردناها عميقة في محتواها بسيطة في صياغتها من أجل أن تكون في متناول الاطارات والهياكل النقابية بالمنطقة العربية لتكمّل أهداف الدورات التدريبية المحلية والإقليمية لا لتكون بديلاً عنها.

عبيد بريكي

مدير مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية  
الاقتصادية والاجتماعية والقانونية

تقدم هذه الورقة مدخلاً تعريفياً بالسياسات الضريبية وأبرز عناصرها المكوّنة، وتتضمن تحليلاً لطبيعة العلاقة ما بين هذه العناصر. كما تشرح أبرز المؤشرات المعتمدة في عملية إعداد السياسات الضريبية مع تقييم هذه المؤشرات من وجهة نظر تأخذ بعين الاعتبار مصالح العمال وتقدم توجهات منهجية حول كيفية تفسيرها بطريقة تخدم قضايا العمال. وتنتهي هذه الورقة باستعراض مجموعة من الاجراءات الضريبية المعتمدة في العديد من الدول وتقدم شرحاً مبسطاً لأثرها على العمال بشكل خاص.

رجاؤنا أن يجيب هذا الكراس عن معظم الأسئلة التي يطرحها النقابيون والعمال والمتعلقة بالسياسات الضريبية وكيفية مقاربتها من وجهة نظر عمالية. ومن أهداف هذا الكراس أن يقدم شرحاً مبسطاً من دون التنازل عن المضمون من خلال توفير عرضٍ تفصيلي لمجموعة من المؤشرات والسياسات المتعلقة بالضريبة وذلك في إطار يمكن العمال ونقاباتهم من فهم اطار السياسات الضريبية وتحديد كيفية التعاطي معها من دون الوقوع في فخ قوة المعرفة الذي غالباً ما يلجأ صناع السياسات العامة الى اعتماده.

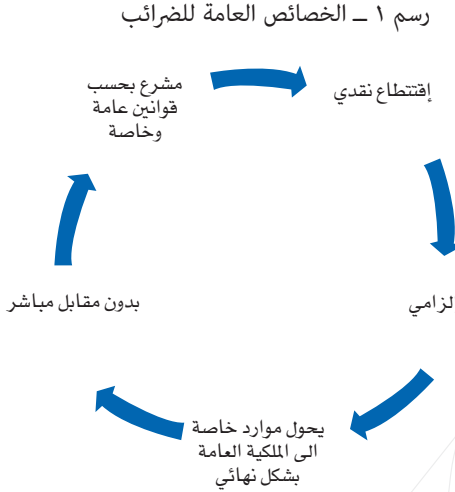
يأتي هذا الكراس ضمن مجموعة من كراسات اقتصادية تستهدف العمال والنقابيين وتهدف إلى توضيح العديد من المفاهيم الاقتصادية من أجل رسم معالم البيئة الاقتصادية التي نعيش فيها والتي تحكم مفاصل حياتنا اليومية من مستوى الأجور الى ظروف العمل ومروراً بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية. فكما الاقتصاد يعني الجميع ويؤثر مباشرة بهم، فعلى المفاهيم وأدوات التحليل الاقتصادية أن تكون ممتناول الجميع وليس حكراً على عدد محدود من الخبراء. إن التمكّن من أدوات التحليل هذه وفهم المنظومة الاقتصادية القائمة أساسي من أجل أن تمكّن الحركة النقابية من لعب دورها في الدفاع عن مصالح العمال وأن تكون شريكة في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

## تعريف الضريبة

يجمع الاقتصاديون على تعريف الضريبة بكونها، اقتطاع "إلزامي" من الموارد الخاصة بالأفراد أو الشركات والمؤسسات وتحويلها إلى أملاك عامة من دون الحصول على أي مقابل مادي أو عيني مباشر. ويستخدم هذا الاقتطاع أو ما يعرف بالضريبة لتمويل أنشطة الدولة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ويطلق تعريف "المكلف" على كل من تعتبره القوانين ملزماً بدفع الضريبة من دون أن يتوجب تعويضه عن هذا الإقتطاع.

وبالتالي فإن الضريبة ليست فعلاً إرادياً وليس فريضة عقابية بنتيجة إخلال بالقوانين العامة.

وعلى سبيل المثال الغرامة المالية التي ندفعها إذا ما خالفنا قوانين السير لا تُعتبر ضريبة بقدر ما هي بدلاً مالياً ندفعه تعويضاً عن خرق قانون يحمي المصلحة العامة؛ على خلاف المبلغ المالي الذي يقتطع من الأجور بشكل مباشر وهو ما يعرف بضريبة الدخل.



## الضرائب في الاقتصاد السياسي الحديث

اختلفت أشكال ووظائف الضريبة عبر الزمن، لكنها كانت دائماً مرتبطة بطبيعة العلاقة ما بين الناس والحاكم كفرد أو كنظم اجتماعية وسياسية. فحين كان الدور الأساسي للحاكم يقتصر على تأمين حماية الناس من الاعتداءات كانت الضريبة تدفع كبدل لهذه الحماية الأمنية وبالتالي يحظى المكلّف (أي من يدفع الضريبة بغض النظر إن كانت عينية أم نقدية) بالحماية والأمان. ومع الثورة الصناعية وتطور شكل ودور الدولة في فرض الأمن وحماية شروط الاقتصاد الحر ما يضمن سهولة حركة العرض والطلب على السلع والخدمات؛ أصبحت الضريبة الكلفة التي تدفع للدولة كبديل عن خدماتها في ضمان استمرارية العملية الاقتصادية وذلك من خلال أجهزة الشرطة والجيش والقضاء. وبالتالي فقد كانت الضرائب تمثل الحصة من الأرباح التي يضحى بها الرأسماليون بهدف ضمان استمرار عملية الإنتاج بشكل يتلاءم مع مصالحهم.

أدى توالي الأزمات الاقتصادية التي أصابت النظام الاقتصادي العالمي وتحديداً في دول المركز كأوروبا وأزمة الكساد الكبير في العام ١٩٢٩ إلى التشكيك في القدرة الذاتية للأسواق على تجديد نفسها من دون إنتاج أزمات اجتماعية. وهذا ما انعكس تحديراً جوهرياً على الدور

الاقتصادي الاجتماعي للحكومات التي انتقلت من دور الشرطي إلى "الراعي" المتدخل في العملية الاقتصادية لضمان النمو الاقتصادي بشكل يحد من الفوارق الاجتماعية<sup>1</sup>.

استمرت هذه الفترة من منتصف الثلاثينات إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي حيث شكلت الضرائب المصدر الأساس لتحقيق التنمية وإعادة توزيع الثروة من خلال استخدامها لتمويل البرامج والأجهزة الحكومية للرعاية الصحية والاجتماعية (التعليم، الصحة، تعويضات البطالة، مؤسسات الضمان الاجتماعي وصناديق التضامن).

ومع تحجيم دور الدولة في مرحلة الثمانينات والتسعينات، وتحول دورها من "الراعي" للعملية الاقتصادية إلى "الميسر" لحركة السوق من خلال استصدار التشريعات والقوانين التي تحدّ من تدخل الدولة في العملية الاقتصادية وضمان حرية السوق؛ انتشرت برامج إعادة هيكلة الجسم المؤسساتي للدولة في إطار النيوليبرالية الاقتصادية المدعومة بشكل مباشر من المؤسسات المالية الدولية.

ولقد شملت "الإصلاحات" وظيفة وأشكال الضرائب حيث تمّ الحدّ من الضرائب التي تستهدف أرباح الشركات وذلك بحجة الحرص على استقطاب الاستثمارات الخارجية والترويج للجنّات الضريبية حيث تنافست الحكومات في تقديم التخفيضات الضريبية للمستثمرين من جهة ومن جهة أخرى أجبرت على استخدام جزء أساسي من الضرائب في تمويل سياسات نقدية (الحدّ من التضخم، تثبيت أسعار الصرف، فوائد الدين العام) ما أثر بشكل رئيسي على الإنفاق الاستثماري والاجتماعي للدول. وقد كان العمال بشكل عام والفقراء بشكل خاص الأكثر تضرراً من هذه السياسات حيث سجلت هذه الفترة مستويات مرتفعة من الفوارق الاجتماعية ومعدلات الفقر بالإضافة إلى تراجع في مداخيل العمال.

بوصفها الأداة الرئيسية لتمويل الإنفاق العام؛ فإن اعتماد الأنواع المختلفة من الضرائب إنما يعبر عن التوجه السياسي الاقتصادي للحكومات أكثر من أن يكون خياراً تقنياً بحتاً. خاصةً أنه وفي الكثير من الأحيان تكون الخيارات الضريبية للحكومات (في الدول النامية تحديداً) مدفوعة بتوجهات من المؤسسات المالية الدولية أو من مجموعات النفوذ الاقتصادي والتي غالباً ما تشوب علاقتها مع النظم السياسية الكثير من الغموض واللبس في الأدوار خاصة في الدول النامية حيث غالباً ما يتركز فيها النفوذ السياسي والاقتصادي بين أيدي الفئة نفسها.

(1) د. نجيب عيسى ١٩٩٨، النظام الضريبي في لبنان وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، مجلّة الجيش.

دور الدولة	الدور السياسي للضرائب	الآثار الاجتماعية
<p>الحماية الأمنية</p>	<p>كانت الضريبة تشكل أداة التمويل الرئيسية التي يدفعها الرأسماليون لتسديد تكلفة الخدمات الأمنية التي تقدمها الحكومة لهم والتي تضمن حسن سير عملية الإنتاج في الداخل من حيث بسط الأمن (شرطة وقضاء) والاستقرار وعلى الصعيد الخارجي فهي تعطي الحماية السياسية (السياسات الخارجية والجيش) للرأسماليين وتضمن لهم الوصول إلى أسواق جديدة بأقل تكلفة ممكنة.</p>	<p>كانت الضريبة في هذه المرحلة الأداة الرئيسية لتمويل أجهزة القمع التي تصدت لمحاولات العمال لتحسين شروط وظروف العمل من خلال الإضرابات والمسيرات وغيرها من وسائل المناصرة اللاعنيفة.</p>
<p>الرعاية الاجتماعية</p>	<p>عتمدت الضريبة كأحد الوسيطين الرئيسيين (إلى جانب الاستدانة) لتمويل الإنفاق الحكومي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية. وضعت في هذه المرحلة الركائز الأساسية للسياسات الضريبية التي ساهمت في إعادة توزيع الثروة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المنتجة لفرص العمل، الإنفاق الاجتماعي (التعليم، الصحة)</p>	<p>لعبت الضريبة دوراً رئيسياً في تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق ما بين الفقراء والأغنياء، كما ساهمت الضريبة في تعزيز التضامن الاجتماعي وفي تأسيس منظومة الأمان والرعاية الاجتماعية التي شكلت خط الدفاع الأخير عن مصالح الأجراء ومحدودي الدخل.</p>
<p>الميسر لحركة السوق</p>	<p>تزامن اختصار دور الدولة إلى ميسر لحركة السوق من خلال تقليص حجم التدخل الحكومي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مع "إصلاح" النظم الضريبية بحيث خفضت الضرائب المباشرة على الأرباح والربوع إلى حدودها الدنيا و توسعت رقعة الضرائب غير المباشرة والتي تستهدف الاستهلاك العام. ومع السياسات النقدية المتبعة تم تحويل القسم الأكبر من الإيرادات الضريبية بعيداً عن القطاعات المنتجة ليستثمر في برامج الحد من التضخم، تثبيت أسعار الصرف.</p>	<p>أدى التراجع الكبير في الإيرادات الضريبية إلى تقليص الإنفاق الاجتماعي على قطاعات التعليم والصحة، كما تهدد الأمان الاجتماعي للفئات الأقل دخلاً من خلال خطر إعادة النظر بجسدي بآئظمة الضمان الاجتماعي وتغيير دورها.</p>



## السياسات الضريبية

تتكون السياسات الضريبية من عناصر أساسية كالفئة المستهدفة (المكلفين) من إجمالي الضرائب المعتمدة، السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة، آلية الجباية بالإضافة إلى نوع الضريبة نفسها. تتكامل العناصر الثلاثة فيما بينها لتعبر هذه السياسات عن التوجه العام للحكومات في كل ما يتعلق بالواردات الضريبية للدولة.

### المبادئ الأساسية للضرائب

عدالة الضريبة ✓ أن تتناسب قيمة الضرائب المدفوعة مع إجمالي الدخل الذي يحققه المكلف.

الوضوح ✓ أن تكون واضحة من حيث القيمة والآلية وتاريخ الدفع

الفعالية ✓ بمعنى أن تكون كلفة جباية الضرائب في حدودها الأدنى بما يوفر العائد

الملاءمة ✓ أن يتم جباية الضرائب في توقيت يتلاءم مع ظروف المكلف

← **المكلفين:** وهم دافعو الضرائب بشكل عام ويمكن أن يكونوا أفراداً أو مؤسسات أو هيئات اقتصادية واجتماعية. كما يمكن للسياسات الضريبية أن تحدد فئات المعفيين من الضرائب المختلفة؛ كأن تستثنى فئة محددة من ضريبة ما لأسباب تنصها القوانين الضريبية كمن يتقاضى الحد الأدنى للأجور بالنسبة للأفراد أو المؤسسات ذات المنفعة العامة.

← **السلع أو الخدمات:** وهي إجمالي السلع والخدمات التي تخضع للسياسات الضريبية المختلفة والتي قد تشمل المدخيل والأرباح المباشرة، الثروات المجمعة، التجارة الدولية. وبحسب طبيعة السلع أو الخدمات المستهدفة يمكن التمييز ما بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ويمكن أن تستثنى بعض السلع أو الخدمات من الضرائب لما لها من أهمية استراتيجية في معيشة الناس؛ كالخبز والدواء مثلاً أو الخدمات التعليمية الأساسية أو الاستشفاء. في حين يمكن زيادة الضرائب على ما يعرف بالكماريات أو السلع المرتبطة بأنماط الحياة المرفهة بالإضافة إلى الأنشطة أو السلع المضرّة بالصحة والبيئة كالتدخين على سبيل المثال.

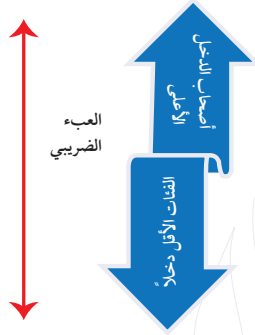
← **آلية الجباية والدفع:** كيفية الجباية وآلياتها يمكن أن تؤثر في طبيعة الضريبة أو حتى في تركيبة المكلفين. فعلى سبيل المثال، في حال اعتماد طريقة الجباية المباشرة من خلال الأجور فهذا يعني استثناء كل الناشطين في الاقتصاد غير النظامي من الضرائب، وإذا ما فرضت الضريبة على استهلاك سلع محددة فإن جميع مستهلكي هذه السلع بغض النظر عن مدخلهم وأحوالهم المعيشية سيتحملون وبشكل متساوٍ عبء هذه الضريبة.

## أنواع الضرائب

تقسم الضرائب إلى نوعين رئيسيين؛

**الضرائب المباشرة** وهي التي تستهدف المداخل المباشرة للأفراد والمؤسسات والمتأنية عن القيام بأعمال منتجة للعوائد المالية (هما في ذلك المضاربات المالية والعقارية)؛ وبالتالي تحدد قيمة الضريبة بشكل نسبي تصاعدي. بمعنى أن قيمة الضريبة تحدد بحسب حجم الدخل للأفراد وإجمالي صافي الأرباح للشركات.

يدعي البعض أن هذا النوع من الضرائب يشكّل عاملاً سلبياً في جلب الاستثمارات الخارجية أو الخبرات الفردية الماهرة والتي يمكن أن تساعد على النهوض في الاقتصاديات الناشئة على وجه الخصوص. ولكن الأمثلة التاريخية تخالف ذلك، على غرار تجارب الدول الصناعية المتقدمة حيث تُسجّل أعلى نسب ضرائب مباشرة تاريخياً وحالياً.



**الضرائب غير المباشرة؛** والتي تعرف بالضرائب على الاستهلاك مثل الضريبة على القيمة المضافة، الضرائب على استهلاك المحروقات، رسوم الكهرباء، الهاتف، استهلاك المياه، الجمارك أو رسوم الاستيراد. وتفرض هذه الضرائب على استهلاك مختلف السلع والخدمات، غير أنها تشكل تحدياً رئيسياً لذوي الدخل المحدود حيث أنها لا تميز بين مختلف فئات المستهلكين. علماً أن معظم السلع والخدمات الأساسية غالباً ما تكون مستثناة من هذا النوع من الضرائب. ويمكن لهذه الضرائب أن تلعب دوراً اقتصادياً اجتماعياً كاستهداف السلع ذات الضرر البيئي العام مثل السجائر أو استهلاك المحروقات لتشجيع الناس على استخدام النقل العام.

وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة توجه الحكومات نحو اعتماد سياسات ضريبية تستهدف الاستهلاك الداخلي وتتماشى مع سياسات تحرير التجارة في إطار السعي لاستقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة.

شهد العقد الأخير فورة كبيرة في اعتماد الضريبة على القيمة المضافة كخيار بديل عن الضرائب المباشرة في مختلف دول العالم وفي الدول النامية بشكل خاص. ويعود ذلك بشكل كبير

إلى السهولة في الجباية بما يتلاءم مع أحد المبادئ الضريبية الرئيسية لكنه في الوقت عينه يخرق المبدأ الأولي والمبني على العدالة الضريبية حيث يجب ألا تتم معاملة المكلفين بطريقة متساوية من حيث الدخل والثروة. ويعزى هذا الانتشار بشكل كبير إلى المؤسسات المالية الدولية والتي تربط في الكثير من الأحيان ما بين منح القروض للدول النامية وتطبيق أجدات الإصلاح الضريبي التي تركز بشكل رئيسي على ضرائب القيمة المضافة وغيرها بالإضافة إلى الحد من الإنفاق الاجتماعي. تشير دراسة إلى توصية صندوق النقد الدولي باعتماد هذه الضريبة على القيمة المضافة لحوالي ٧٠٪ من إجمالي ٥٨ دولة نامية استعانت بمشورة الصندوق من ضمن مشاورات البند الرابع.

أشارت دراسة حول أثر زيادة معدلات الضريبة على القيمة المضافة في لبنان (٢٠١٠)<sup>٢</sup> على إجمالي الاستهلاك إلى تأثر الفقراء أكثر من غيرهم بهذه الزيادة وإلى إمكانية تسببها برفع معدلات الفقر من ٢٨٪ من إجمالي اللبنانيين إلى ٣١ و٣٥٪ إذا ارتفعت الضريبة بمقدار نقطتين أو خمس نقاط مئوية على التوالي.

### النيلويرالية الاقتصادية والضرائب

مراجعة تاريخية بسيطة يتبين لنا التزامن ما بين الدفع نحو سياسات ضريبية تعتمد الضرائب غير المباشرة والتوجهات الاقتصادية نحو فتح الأسواق ودعم مشاريع الخصخصة والحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة. وشهدت هذه المرحلة تزامناً تشجيع الإعفاءات الضريبية لرؤوس الأموال والشركات مع سياسات التحرير التجاري والحد من الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية بالإضافة إلى سياسات تجميد الأجور وإلغاء الحدود الدنيا للدخل. وهذا ما غيّر وظيفة الإنفاق العام من كونه قناة إعادة توزيع الثروة وتضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء (إنفاق توسعي) إلى تمويل سياسات نقدية تخدم مصلحة الفئات المسيطرة على الرئوع الاقتصادية (عقارات، مؤسسات مالية وغيرها) بالإضافة إلى تمويل خدمات الدين (إنفاق محافظ).

توسعي	محافظ	الإنفاق الحكومي ضرائب
إعادة توزيع للثروة، حيث يتحمل الأغنياء الجزء الأكبر من العبء الضريبي. بالإضافة إلى استثمار الواردات في تمويل برامج الحماية الاجتماعية وتحفيز الاقتصاد.	تقييم الأثر الاقتصادي الاجتماعي للضرائب المباشرة التصاعدية من خلال استثمار القسم الأكبر منها في السياسات النقدية غير المحفزة للنمو في الاقتصاد الحقيقي.	ضرائب تصاعدية على الأجور والأرباح
ترجع في إعادة توزيع الثروة حيث يقع العبء الضريبي على كاهل متوسطي ومحدودي الدخل؛ تلجأ الحكومات إلى الاستدانة لتعويض النقص في الواردات.	محدودي الدخل والفقراء يتحملون الفائرة الضريبية في حين تستخدم في ظل تراجع الإنفاق الاجتماعي والاستثماري للحكومات	ضرائب ثابتة على الاستهلاك

(٢) Chaabon, J. and Salti, N. 2010. The impact of a rise in V.A.T on povrety and inequality in Lebanon

مختلف أنواع الضرائب مع شرح كيفية مقارنتها من وجهة نظر عمالية

الضريبة	شرح	الأثر الاقتصادي الاجتماعي	دور التقابلات العمالية
الضريبة على الدخل	وهي اقتطاع نسبي للدخل السنوي للأفراد وتأني بشكل تصاعدي من إجمالي الدخل المصرح عنه، وبالتالي يقسم الأفراد إلى شرائح بحسب دخلهم من الأقل إلى الأعلى دخلاً.	تساهم هذه الضريبة في تعزيز العدالة الضريبية حيث غالباً ما تتضمن إعفاءات لذوي الدخل المحدود؛ فعلى سبيل المثال يعفى من يحصلون على الحد الأدنى للأجور من هذه الضريبة، وتطبق بشكل تصاعدي أي أنها تزيد كلما ارتفع الراتب.	يجب أن يصار إلى مقارنة نسب الضرائب المقطوعة من ذوي المداخيل المتوسطة مع النسب المقطوعة من ذوي المداخيل العليا. بالإضافة إلى التأكد من كيفية تعاطي هذا النوع من الضرائب مع المكافآت التي يحصل عليها كبار الموظفين وخاصة في القطاعات المالية والعقارية والتي غالباً ما تكون معفاة من ضريبة الدخل. كما يمكن تضمين هذه الضريبة إعفاءات محددة لفئات من ذوي الدخل المتوسط كالأسر الكبيرة أو تلك التي يعاني أحد أفرادها من إعاقة دائمة.
الضريبة على الودائع المصرفية	تستهدف رؤوس الأموال المتوسطة والكبيرة التي يملكها الأفراد أو الجماعات والمؤسسات والمخزنة في البنوك.	تحفز هذه الضريبة كبار المودعين على تحريك أموالهم واستثمارها في عمليات اقتصادية منتجة وخالقة لفرص العمل. ويمكن استخدام عوائد هذه الضريبة لتمويل الإنفاق الاجتماعي (تعويضات البطالة...).	لا بد وأن تدعم الأطر العمالية والتقابلية اعتماد هذه الضريبة كونها تساعد على توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات المنتجة؛ غير أنه يجب المطالبة بآلا تكون موحدة أي أن نسبة الاقتطاع هي نفسها لجميع الودائع حيث يخاطر حينها باستهداف صغار المودعين.
الضريبة على أرباح الشركات	اقتطاع مباشر من إجمالي صافي الأرباح التي تسجلها الشركات.	يعتبر هذا النوع من الضرائب من الأكثر مساهمة في إعادة توزيع الثروة والحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. وهي غالباً ما تكون موحدة أي غير نسبية.	يمكن المطالبة بإعفاءات ضريبية لبعض القطاعات الناشئة كشرركات المعلوماتية مثلاً. ويعتبر التخوف من هروب الاستثمارات الحجة الأكثر استعمالاً لرفض هذا النوع من الضرائب لذا يجب دوماً المقارنة مع معدلات الضريبة في الدول المجاورة ومقارنة معدل الضريبة مع معدلات الأرباح في القطاعات المختلفة.
الضريبة على الربوع	اقتطاع مباشر لإجمالي الأرباح المتأتبة عن المضاربات المالية والعقارية	تستهدف الربيع العقاري والمالي ويمكن استعمالها للحد من النزعة نحو استثمارات لا تخلق فرص عمل ولا تزيد الإنتاجية العامة. كما تسهم في تهدئة السوق العقاري.	يجب المطالبة بتطبيق هذا النوع من الضرائب لما فيها من عائد إيجابي في تصفير الاستثمارات للتوجه نحو القطاعات الإنتاجية وخالقة لفرص العمل وإن من ناحية حجم الأرباح الكبيرة التي تنتج عن المضاربات المالية والعقارية.

إن التمكّن من مكونات السياسات الضريبية في حدّها الأدنى وبعيداً عن التخصّص، يعد هدف عام من أهداف الحراك التدريبي والتثقيفي للنقابات.

إن في استيعاب القيادات النقابية للضرائب مفهوماً وإطاراً عاماً يمكن المنظمات العمالية من أن تلعب دوراً جديداً في التعامل مع مكونات التنمية التي يظل الاقتصاد والحماية جزءاً منه وركناً أساسياً من أركانها. فضلاً عن أن استيعاب السياسات الضريبية وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على العمال يرتقي بالمفاوض النقابي وينمي قدراته التفاوضية من أجل حماية العمال من التأثيرات السلبية لما يشهده العالم من تحولات اقتصادية واجتماعية غالباً ما تقترن بسلسلة من الأزمات.

إن دور النقابات العمالية أساسي في عملية إصلاح المنظومات الاقتصادية وليس في ذلك أي خروج عن مهامها كما يعتقد البعض. لان استقامة الاوضاع الاقتصادية تؤثر مباشرة على العدالة الاجتماعية وهذا ما يؤثر مباشرة على الاستقرار السياسي ويوفر المناخات المناسبة للنمو والتنمية.

من أجل التأثير في الواقع